

– كلما كان تدخل الدولة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة في العالقات الاقتصادية اخل الدولة، فإننا تكون أما قانون اقتصادي عام، وكلما كان تدخل الدولة كطرف عادي تخضع